http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1487) السنة السادسة - الثلاثاء (21) نيسان 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية

المحامي حسن حافظ

ساد في اوربا في القرون الوسطى مفهوم الملكية المستمدة من الله، حسب نظرية الحكام والتي كان يطلق عليها نظرية (التفويض الالهي) إذ اعتبر الملك هو ظل الله في الارض! وكان ذلك بمثابة حجة لممارسة القهر من قبل الملوك ضد المحكومين بإعتبار ان هذه السلطة هي سلطة عليا ولا يجوز مقاومتها.. وهكذا نشأ الحكم الملكي المطلق في القرن السادس عشر، حيث نتذكر هنا مقولة لويس الرابع عشر في فرنسا والقائلة (أنا الدولة) وقد وجد من يبرر هذا الحكم من المفكرين أمثال (ميكافيلي وبودان) الا ان بروز الليبرالية في القرن الثامن عشر أدّى الى تبني الديمقراطية، التي ترتكز على حرية الانسان المطلقة والتي لا تحدها اية حدود، إيمانا من هدف الليبرالية الكبير بوجودالتنافس الحر بين القوى المنتجة! الا ان هذه الديمقراطية ادت مجددا الى تسلط الاقوياء على الضعفاء والى استغلال الاغنياء للفقراء !! وقد حصلت ابان ذلك ازمات كبيرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ما جعل المجال واسعا أمام بروز الحركات السياسية والتيارات الاشتراكية والى ظهور حركة نقابية كبيرة، والتي تحت تأثيرها إضطرت السلطات الحاكمة الى إجراء الاصلاحات الاجتماعية، الامر الذي أدى ظهور النظام الديمقراطي المتقدم، فقد حاولت السلطات إقناع الجماهير بأنها ستوفر لهم الحرية والمساواة مع التمتع بالحقوق كافة.. إلا ان الايام قد أثبتت العكس من ذلك، فقد ظهرت الانظمة على حقيقتها في (الاستغلال والتحكم) كما وظهر ان الحقوق الدستورية لا وجود لها الا في النصوص وحسب !!

ومن هنا نشأت الماركسية التي تدعو الى دحض مزاعم الليبرالية والعمل على كشف طبيعتها التي تقوم على واقع الصراع الطبقي، حيث كانت تدعو فيه الى انتصار طبقة العمال على الطبقات الاخرى، لتكون السلطة فيها(حكرا) لها، فالديموقراطية لديها هي حكم البروليتاريا، وهكذا اصبحت الماركسية ترى أنها لا يمكن تحقيق الديمقراطية لسائر فئات المجتمع الا في ظل الاشتراكية الماركسية..

وإذا كانت الديمقراطية قد تطورت بفعل الواقع الاجتماعي والاقتصادي في اوربا وذلك عن طريق نمو الحركة التجارية وبداية الحركة الصناعية في النهوض.. ومن هنا فقد تضاربت مصالح هذه الطبقة مع مصالح الاقطاعيين الذين كانوا يسيطرون على السلطة السياسية في سائر انحاء اوربا.. وهكذا فقد نشأ الصراع بين الطبقة الصاعدة والطبقة القديمة (د. عصام سليمان /الديمقراطية ص ١١) ولقد إمتازت الفلسفة الليبرالية بتعظيم المنافع والقدرات الفردية في ان واحد، وهذا يعني ان المجتمع الليبرالي قادر على تحقيق تلك المنافع للفرد بقدر معين لا يستطيع فيه اي مجتمع غير ليبرالي تحقيقه بإعتباره يدعو الى استغلال كامل لقدرات الانسان في العمل بحرية تامة، فالفرد هو ادرى الناس بحاجاته وهو قادر على تلبية حاجاته تلك، بقدراته الذاتية ودونما تدخل من السلطة.. وكان (جيرمي بنثام) يرى ان المجتمع الذي يحقق اكبر قدر من هذه المنافع هو المجتمع الافضل، وان على الانسان ان يسعى للتملك لانها وسيلة لاشباع الرغبات (المصر السابق ص ١١) وهذه هي الفرضيات التي قامت على اساسها النظرية الليبرالية، والتي ترتكز على النزعة الفردية بأقصى درجاتها ! وهكذا جرى العمل على تزييف معنى الديمقراطية الحقيقية، وإتخذت هذه الليبرالية شعارا لاستغلال الاقوياء للضعفاء، لان الحرية وفقا لهذا المنظور إقتصرت على افراد الطبقة العليا، كما ان المساواة لم تتحقق عمليا، وهكذا فقد إستأثرت البرجوازية بخيرات المجتمع، وبقي الفقراء على فقرهم إلا من الضروريات الاساسية للبقاء أحياء..

واننا اذا اخذنا جوهر مفهوم الليبرالية فانها تستند الى مقومات ثلاث هي : الحرية، المساواة، وحقوق الانسان !! لكن هذه المفاهيم والشعارات كانت مقيدة بالتنافس بين القوى المنتجة التي تتخذ من شعار (دعه يعمل. دعه يمر!) عنوانا لها فالتنافس الحر، كما يذهب اليه ادم سمث يتعين ان لا تتدخل فيه الحكومة بحجة تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وهي الاداة التي تضبط فيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتعمل ايضا على إصلاحها.. وهكذا فقد أصبحت الحرية وفقا لهذا المفهوم ترتكز على (نزعة فردية متطرفة) تدعو الى تمجيد الفرد والقيم الفردية، وهذا الامر سرعان ما وجد طريقه الى مجالات اخرى : مثل حرية المعتقد، وحرية التعبير وإبداء الرأي، وحرية النشر وغيرها من الحريات العامة المتممة للحريات الاقتصادية والمنبثقة عنها، وهكذا انتقلت النظريات الاقتصادية الى النظريات السياسية بالضرورة فللانسان ان يختار من يمثله في المجالس البرلمانية. كما ان حرية التنافس الاقتصادي قد قادت بدورها الى حرية التنافس السياسي ! أما الحريات العامة الاخرى، كحرية إبداء الرأي والمعتقد والنشر، فان الليبرالية تراها منسجمة مع مقولاتها التي تدعو الى الحرية الاقتصادية ضمن الحدود التي تؤمن مصالحها وهم يرون ان التنافس الاقتصادي لا يتم الا في ظل (الاقتصاد الحر!)فهو الذي يؤدي الى الازدهار والرفاه والى تدفق الخيرات على المجتمع ! بينما نرى ان الواقع التطبيقي للنظام الليبرالي يؤدي الى تعميق نظرية (عدم المساواة) وانك تجد ان هذه المساواة في النصوص فحسب ولاتتجاوزها.. وإذا كان كل من جون لوك، وجان جاك روسو، قد دعوا الى نظرية العقد الاجتماعي، حيث أفاد هذان المفكران بان الحقوق تنبع من(وجود الانسان وممارسته لهذه الحقوق) ولا يحدها حد الا عند ممارسة الاخرين لحقوقهم، وان هذه الحقوق يتعين النص عليها لتصبح قانونا.. ويرى البعض ان هذه الحقوق انما هي مثالية، لان واقع الانسان هو الذي يحدد مقدار الحقوق التي يتمتع بها(د. سليمان ص ١٤) وهكذا كانت بداية النظام التمثيلي في بريطانيا وقد استغرق ذلك حقبة طويلة من الزمن حيث توطدت اركان هذا النظام وبرز بالشكل المعروف عليه في عصرنا الحاضر، والذي شكل النواة للنظام التمثيلي في البرلمان، وقد دخلت فيه الانظمة البرجوازية والارستقراطية الى هذا البرلمان باعتبارانهم يمتلكون الاراضي الزراعية والاموال والجاه الاجتماعي !!

وإذا كانت لائحة (الماكناكارتا عام ١٢١٥) قد جاءت ضمانا لنفوذ هؤلاء الارستقراطيين من النبلاء والامراء، بحيث جاءت لتنظم العلاقة بينهم وبين الملك جون، تحت ظل النظام الاقطاعي الذي كان سائدا وقتذاك بشكل يضمن حقوقهم ومصالحهم، حيث حرم على الملك حق فرض الضرائب او مساعدات بدون موافقة المجلس الاقطاعي الذي كان بدوره يتألف من الامراء ورجال الدين المسيحيين ورؤساء الاديرة، الامر الذي أدى الى نشوء بلديات ومدن أحيانا تدار شؤونها ذاتيا خارج نفوذ النبلاء ورجال الدين، بعد ان قوي عود البرجوازية حتى دون الحاجة الى حماية من الاقطاع او نفوذهم.. الا ان هذه المدن كانت ايضا في الواقع العملي خاضعة لنفوذ البرجوازية، وكان حق الانتخاب فيها يقتصر على الاغنياء فقط ! ومن هنا نشأت مجالس في العديد من المناطق الاوروبية نتيجة لتوسع نطاق مجالس الملوك الذين كانوا ممثلين لهذه البرجوازية..وقد تحولت هذه المجالس من إقطاعية الى مجالس تشارك فيها البرجوازية لتوسيع المبادلات التجارية والاقتصادية مع ظهور زيادة في الاعباء الادارية والدفاعية، لذا فقد توجهت الانظار الى البرجوازية بالنظر لظهور قوتها الاقتصادية خصوصا وانها كانت في أوج صعودها ونموها.. وكانت هذه المجالس تعقد بناء على طلب من الملك وأخذت تشرف تدريجا على مختلف الشؤون المالية للدولة وجباية الضرائب وطريقة صرف الاموال ومن هنا تكونت النواة الاولى لوظيفة البرلمان، حيث تطورت بعدئذ وصارت مهمة البرلمان هي (إقرار الميزانية المالية وبيان أوجه الصرف) وإذا كانت هذه البرلمانات قد إنهارت في اوروبا بعد الثورة الفرنسية، وذلك عندما تم إعدام الملك لويس السادس عشر، فإن الامر مختلف في بريطانيا حيث حصل التطور التدريجي ما أدى الى نزع الصلاحيات التشريعية من الملك وإعطائها الواحدة تلو الاخرى الى البرلمان، وإذا كانت السلطة التشريعية في بريطانيا تتألف من مجلسين : الاول هو مجلس اللوردات، والذي لم يكن منتخبا ! والثاني هو مجلس العموم الذي كان منتخبا من قبل الشعب، بعد ان كان الترشيح مقتصرا على مستأجري اراضي الملك والى الملاك منهم، الامر الذي يتعين فيه وجوب سكن الناخبين في المقاطعة بعد ان إستمر يفرض عليهم ذلك الشرط.. والواقع ان حكام الاقاليم كانوا يتدخلون في إجراء العمليات الانتخابية لكي تأتي النتائج لصالحهم.. وهكذا فقد أصبح البرلمان وهو الركن الاساس بالنسبة للديمقراطية الليبرالية، فهو الذي يتولى السلطة التشريعية ويراقب السلطة التنفيذية وقد اقتربت نشأته وتطوره بحسب حاجة البرجوازية لتولي السلطة مع منع الفئات الشعبية من منافستها.وهذه هي الكيفية التي نشأ عليها النظام التمثيلي في البرلمان ! إذ لا يتصور ان الناس جميعا هم الذين يتولون الحكم بأنفسهم لذا فان إختيار ممثليهم (ممن تؤهلهم حكمتهم وثقافتهم وخبرتهم ونزاهتهم) للانصراف الى ممارسة شؤون الحكم، وهذه النظرية تقوم على فكرة (الوكالة) حيث أصبح الاقتراع العام حقاً لكل مواطن بالغ سن الرشد يمارسه في إطار الاقتراع العام، كما تصبح الوكالة التي يمثلها النائب، وكالة إلزامية إذ يترتب على هذا الممثل (النائب) خضوعه باستمرار لارادة الناخبين، الذين أجلسوه على كرسي البرلمان، فالشعب هو صاحب السيادة وله الحق دائما في إجبار ممثليه على احترام ارادته ! كما ان هناك نظرية اخرى تقول بالسيادة الوطنية، وفحوى هذه النظرية ان هذه السيادة ليست ملكا للافراد وإنما ملكا للامة بصفتها الشخصية المعنوية وهذه السيادة تمارس بواسطة ممثلين ينتخبهم الشعب.. ووفقا لهذه النظرية فان الاقتراع وظيفة وليس حقا !! وفي هذه الحالة يمكن حصر الوظيفة بالمواطنين الذين يعتبرون الاكثر جدارة ووعيا، لكي يتم تخويلهم حق اختيار ممثلي الامة ويذهب هؤلاء الى أبعد من ذلك حيث يرون ان النائب يمارس مهامه بإسم الامة، وليس بإسم الناخبين وبالتالي فهو لا يخضع لرقابة الناخبين إذ انه لا يمثل المنطقة التي انتخب فيها وانما يمثل الامة جمعاء !!

وعلى ضوء هذه الوقائع فإن الديمقراطية تصبح طريقة لاختيار الحكام وليست طريقة لممارسة الحكم !! وهذا ما ذهب اليه (روبرت ماكيفر) في كتابه(تكوين الدولة) اذ نجده يصرح بان هذه ليست طريقة للحكم، سواء أكان حكم الاكثرية أم غيرها، ولكنها قبل كل شيء طريقة لاصطفاء الحكام ولتحديد اهداف حكمهم !!(تكوين الدولة، ص ٢٤٧) وحيث ان التطور قد أدى الى نشوء الديمقراطية بمفهومها الليبرالي الذي جاء كنتيجة لتطور البنى الاقتصادية والاجتماعية، لذا كان لابد من وضع قواعد حقوقية تحدد كيفية ممارسة الحكم، وتحول دون العودة الى السلطة المطلقة، فإعتبرت الدساتير أهم ركائز الديمقراطية لانها الضمانة في عدم تحول الحكم الى حكم استبدادي تعسفي، وبإعتبار ان الدستور هو التنظيم الذي يقيد أعمال الحاكمين ويحدد اختصاصاتهم، وهكذا فقد ورد مبدأ في الثورة الفرنسية كما نص عليه في المادة ١٦ من إعلان حقوق الانسان يقول فيه (ان كل مجتمع لم يؤمن فيه ضمان حقوق الناس ولم يقرر الفصل بين السلطات، فهو ليس بدستور!!) ذلك ان الحكم الدستوري يعني توزيع مهام الحكم بين السلطات مع قيام حدود صريحة وواضحة في اختصاص كل منهما، منعا لقيام الدكتاتورية التي لا تحدها حدود، فارتبطت الديمقراطية بالدستور، بل قد أصبحت هذه الديمقراطية ركيزة أساسية من ركائزه.

شذرتا الحداثة ومأزق تحديث الدولة العربية

سعد محمد رحيم

يتحدث آلان تورين في كتابه (نقد الحداثة) عن شذرتي الحداثة المنفرطتين (في الغرب) وهما (الذات والعقل). فتوليد الذات وصياغتها بعدّها قيمة عليا وعقلاً وحرية كان إنجازاً مذهلاً لفكر عصر الأنوار. حيث الحرية هي ما يصل الشذرتين ببعضهما، ويمنحهما ديناميتهما. فما يحدد الحداثة بنظر تورين هو «اقتضاء الحرية وضرورة الدفاع عنها ضد كل ما يحوّل الإنسان لأداة، أو موضوع، أو إلى غريب مطلق». غير أن هذه الذات بحاجة إلى حوار لا ينقطع ولا يكتمل مع العقل لإبقاء سبل الحرية مفتوحة باستمرار. لاسيما أن فكرة الحداثة تنطلق، دائماً، من الثقة بالعقل.. ويذهب تورين إلى حد جعل مهمة المثقفين الكبرى هي بناء تحالف بين تلكما الشذرتين المنفرطتين (الذات والعقل) ومعهما (الحرية والعدالة). وهذا لا يتم إلاّ بالمساعدة في«انبثاق الذات عن طريق زيادة إرادة وقدرة الأفراد على أن يكونوا فاعلي حياتهم الخاصة». وكانت الذات باسم العلم قد أُستلبت لمّا صار العقل أداتياً محضاً، في خدمة رأس مال جشع، تغوّل أبعد من أي حد مقبول، من وجهة النظر الإنسانية. من جانب آخر، جرى توجيه انتقادات جذرية لأفكار الحداثة، ولاسيما فيما يتعلق بشذرتي (الذات والعقل). وثمة مفكرون معاصرون أرجعوا سبب ظهور الفاشية والنازية وما تبع مغامراتهما من قتل ودمار، إلى فكر الأنوار.. إلى مبدأ العقلانية الذي أفرز مثل تلك الظواهر السيئة. وحتى باتت الحداثة، مع تمجيد الذاتية والعقلانية، مطلة على تلك الهاوية المرعبة المسماة بالعدمية، وفحواها بحسب نيتشة «أن لا قيمة للقيم.. أي أن ما كان في العصور السالفة مبادئ ثابتة، ومثلا عليا سامية، صار، مع مجيء عصر الحداثة، عدماً، أفقد القيم كل معنى، أو حقيقة». والتنكيل بالشذرتين صار، في النهاية، يطول الإنجاز الفكري الإنساني برمته، ولاسيما ما ورثناه بعد انقضاء القرون الوسطى. صحيح أن الإفراط بالنزعة النقدية قاد الحداثة إلى نوع من التدمير الذاتي، كما يعبّر آلان تورين، حتى نضجت أفكار جديدة، ذات طبيعة ثورية، عُرفت بما بعد الحداثة، حيث غدت معها الحرية والحقيقة والذات والعقل والتاريخ مفاهيم مشكوكاً بها. على الأقل، بالطريقة التي عُرفت بها منذ أرسطو وحتى نيتشة. وحيث عُدّت الأفكار تعبيراً عن إرادة السلطة. وهذا كله جرى في سياق تحولات الفكر الغربي وتطوره. بعدما أتخم الفكر والمجتمع، وفي بعض الأحيان، حد الإفراط والفوضى، بالعقلانية والحرية. لكن مثقفين عندنا، ونتيجة التأثر السلبي بالموضة الفكرية، وجدوا أنفسهم واقعين أسرى الانبهار بطروحات ما بعد الحداثة، منتزعة من سياقها، ومجردة من ضروراتها. ومثلت هذه مفارقة ضارة في سياق تطورنا الفكري، إذ كيف يمكننا التشكيك بالعقل والحرية والتاريخ والحقيقة، وأنت لم تؤسس لسيادة هذه المفاهيم، إن على صعيد الفكر والثقافة، أو على صعيد البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وحين نرصد ونتأمل الحال خارج إطار العالم الغربي الرأسمالي، الآن، أي في مناطق وبلدان ما يُعرف بالعالم الثالث والعالم الرابع، نجد كيف أن العقل ما يزال مقيداً بما هو ممنوع (قيود من خارج العقل) وممتنعا (قيود من داخله) بتصنيف علي حرب. وكيف أن الذات لم تُكتشف ولم تُحرر بعد، تحت ذريعة مطلقات (أمة، شعب، مجموع) والتي عوملت من قبل السلطات السائدة بعقلية ومعادلة (الراعي . القطيع) سالبة الفرد حقه في التميز والاختيار ليكون فاعلاً في حياته الخاصة. ومتناسية أن الأمة والشعب والمجموع ستبقى مفاهيم مفرغة من معناها إذا لم تصبح هي نفسها نسيجاً دينامياً مكوّناً من أفراد أحرار. فمن جهة لم تستطع الدولة العالمثالثية والعربية (ومنها العراقية) أن تعقل بنيتها وحركتها بما يتلاءم والتحديات التي تواجهها، والأهداف التي يجب أن تجعلها نصب عينها. ومن جهة ثانية لم تسع هذه الدولة لتكون نواة وجودها الذات الفردية (المواطن) التي تمنح ولاءها للدولة، في مستوى راق من العقد الاجتماعي، مقابل حصوله على الحق في أن تكون ذاتاً هي: في نهاية المطاف، وبتعبير آلان تورين أيضاً؛ «حرية وتاريخ ومشروع وذاكرة في آن». ذلك أن الذات لن تستكمل شروط ومقومات وجودها الإنساني إلاّ في سياق منظومة اجتماعية وسياسية تتجسد بدولة مؤسساتية تكفل مبدأ المواطنة وسيادة العقل وحرية الضمير، وحدّاً مقبولاً من ضرورات الحياة الكريمة. ولتعزيز شذرة الذات تفترض الحداثة لاستكمال صورتها شذرة العقل التي تشترط حرية الفكر بدورها أي حرية اقتحام العقل لمجاهل الوجود (الإنساني والطبيعي) والتعرف على ألغازه وفك شفراته والوقوع على حقائقه من غير عوائق خارجية أو إكراهات وقيود داخلية. أي أن لا يحد العقل سوى حدوده (القابلة هي الأخرى للاتساع دوماً) وتناهي العالم والأشياء (القابل هو الآخر للتمدد مع تطور العلم وممكنات العقل) وآليات المناهج العلمية (الخاضعة، بطبيعة الحال، للتطور والتكيف والنقد والمراجعة والتصحيح). حيث الحقيقة المبتغاة ليست جوهراً خالداً ثابتاً صلباً قابعاً هناك، بل هي نسبية حية، متجددة، لها أوجه كثيرة، وكامنة هنا، في قلب الوجود الإنساني. فالبحث عن الحقيقة هو التحري عن تنوع العالم وتحولاته ومظاهره ومقاصد التقدم البشري. هو البحث عن أخلاقية عليا تحرر الإنسان، وإلى الأبد مما يكبله ويحدده ويسيء إلى كرامته، إذ الكرامة الإنسانية هي الوجه الآخر للحرية الإنسانية.

إن من أخطر ما أفرزته الإيديولوجيات السائدة، سواء المتقنعة منها بالدين، أو الداعية إلى العلمانية (العلموية)، والموظفتين لأغراض سياسية فئوية، في الغالب، هي وضع العلم في مقابل الأخلاق، وبالضد منها، ووضع الحداثة في مقابل الأصالة والهوية وبالضد منهما. وهذا ما يسميّه عبد الكريم الخطيبي بالوعي الشقي. ويصفه برهان غليون بالإحراج المأساوي الذي وضع العربي فيه نفسه، أو وضعوه فيه. ويلخّصه بـ «إما الحفاظ على الذات مع التخلي عن الحضارة والتاريخية والفعالية، أو الانخراط في الحضارة والدخول في العالمية والتاريخ مع التخلي عن الذات». وكانت من نتيجتها إما الانكفاء والخمول واللافاعلية الحضارية بحجة المحافظة على الذات والهوية، أو الاكتفاء بقشور الحضارة وقيم الاستهلاك، والانبهار الساذج أمام كل ما هو مستورد بحجة الحداثة والعلم. وفي كلتا الحالتين بقي المجتمع سلبياً، غير قادر على الإبداع والإنتاج، والخروج من خانق التخلف ودائرته المفرغة.

كان القصور يكمن، أولاً، في وعي المفاهيم ذاتها (الهوية، الأصالة، الأخلاق، التاريخ، العلم، الحداثة، الحرية، العقل، الفردية، الجماعة، الخ..). أو في إشاعة معان لها، محددة، تخدم أغراضاً إيديولوجية، أو سلطوية.

وفي مقابل استئثار السلطات الحاكمة بالتحالف مع قوى خارجية (الغرب الاستعماري) للعقلانية وجعلها أساس تحكّمها بالمجتمع، يذهب غليون إلى أن الأغلبية الشعبية انكفأت إلى منظومة القيم التقليدية لحماية نفسها من شراهة الطبقة الجديدة. وما يغفل عنه غليون، هنا، هو أن الطبقة هذه وهي تأخذ بحثالة الحداثة، وتعاني أزمة الشرعية، قد بوأت نفسها أخيراً حارسة لتلك المنظومة بقصد قمع القوى الداعية إلى حداثة ونهضة حقيقيتين.

وإذ يوسع غليون معنى الأخلاق، من كونها مكارم القيم أو السلوك الحسن، إلى تحقيق الفعّال أو المريح، أو المنتج أو المتنوع أو العقلاني، الخ.. فإنه يشير إلى أن «المجتمعات التي تفتقد العلم والإبداع هي نفسها التي تنهار فيها النظم الأخلاقية والمعنوية، وتزول لديها المشاعر الإنسانية». أي أن استقالة العقل، والعجز عن المشاركة في بناء الحضارة تقود حتماً إلى الهمجية والانحلال الأخلاقي. وهذا ما يفسر، إلى حد بعيد، ظاهرة فساد النخب الحاكمة في بلدان العالم الثالث والعالم الرابع، وفقدان مجتمعاته لعوامل تماسكها، واستعداد شرائح، بنسبة لا يستهان بها، منها، إلى التورط بسرعة في النزاعات الأهلية، والارتداد عن الهوية الوطنية الجامعة إلى الهويات الضيقة، ما قبل الحداثية، وما قبل الدولة.

ارتبطت مسألة تكوّن الدولة الحديثة وتطورها بالقاعدة المادية الاقتصادية (لاسيما بتطور اقتصاديات السوق)، وبحزمة من القواعد والقيم الثقافية التي لابد من توافرها تاريخياً واجتماعياً. وبحسب تالكوت بارسونز فإن تشكيل الدولة يقتضي «الانفصال التدريجي للنسق السياسي عن باقي الأنساق» ولذا فإن الدولة لا يمكنها التطور إلاّ «انطلاقاً من المؤسسة البرلمانية، ومن مبدأ المواطنية. وهما يظهران كشرطين مسبقين ضروريين لتميز النسق السياسي عن باقي الأنساق الاجتماعية». وبقدر ما تنجح الدولة في أن تكون عامل اندماج لمكونات المجتمع المتنوع من خلال أداء وظائف محددة، وخلق أدوار جديدة بقدر ما تستطيع التخفيف من مفعول الولاءات التقليدية لصالح الولاء الوطني للدولة، وتكون «عاملاً قادراً على التوفيق بين البنى الجديدة، والتخفيف من حدة النزاعات» وإلاّ ستنزع نحو الاستبداد، وتكون معرّضة للفساد والانحطاط.. وهكذا حين نعاين واقع الدولة العربية الحديثة نجدها تخفي خلف ديكورها الحداثي البراق فعل العلاقات القرابية والقبلية، والمحسوبية والمنسوبية في تحقيق المصالح الخاصة والحصول على الامتيازات. وقد ظل الحاكم العربي يحكم بعقلية عميد الأسرة المستبد، وشيخ العشيرة.

كان التحدي الأكبر أمام الدولة العربية الحديثة (ومنها العراقية) هو تأسيس أمة ودولة، أو الدولة الأمة، على وفق مقومات العصر وضروراته. وتجاوز قيم وولاءات ومصالح ما قبل الدولة، وما قبل الحداثة. وتطويع ما هو صالح منها لذلك الهدف الأسمى؛ الدولة المستندة إلى أمة ذات نسيج متنوع متماسك، وأمة ممثلة في دولة قوية. وهذا ما تنبه إليه مبكراً ملك العراق الأول فيصل بن الشريف حسين.

فشلت الدولة العربية الحديثة في:

١. تصميم مشروع حضاري للبناء، يكون مشروع المجتمع ذاته بقناعة أفراده وقواه وطبقاته.

٢. إدارة الأزمات وحلها. وإبداع حلول عملية مرنة واضحة وواقعية للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة.

٣. إيجاد مؤسسات فعالة ترسخ قوة القانون، وتنمّي موارد المجتمع، وتشيع تقاليد حضارية جديدة في العلاقة بين المكونات الاجتماعية المنوعة، وتعزز مقومات الهوية الوطنية.

٤. أن تواجه البنى التقليدية للمجتمع، وتكون عامل تنظيم واندماج لمكوناته، بحيث يغدو الفرد المواطن هو العنصر الأساسي المكوِّن للبنى الحديثة. وقد بقيت الدولة العربية الحديثة على الرغم من استبداديتها (وربما لهذا السبب)، وشموليتها، جزيرة معزولة عن محيطها الاجتماعي.

باتت الحداثة في وجهها السياسي تعني، باختصار، إصلاح الحقل السياسي بعقلنته، ودمقرطة مؤسسات الحكم، وما يستتبع ذلك من بروز لمفاهيم جديدة منها سيادة القانون، ودولة المؤسسات، وفصل السلطات والتداول السلمي للسلطة، وضمان حقوق الإنسان وحرياته السياسية في العمل والانتقال والمعتقد والرأي والتعبير، الخ.. ولذا كانت الحكومات العربية تلجم أي مسعى نحو التحديث الحقيقي الذي يهدد امتيازات ومصالح الفئة الأوليغارشية المستحوذة على مفاصل السلطة، ومراكز النفوذ، وقنوات الثروة العامة.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com